

التجديد الفلاحي و الريفي

شرع في تنفيذ سياسة التجديد الزراعي والريفي من قبل وزارة الزراعة والتنمية الريفية في عام 2008. أساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقت، عصرنه جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا.

تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تميمين التجارب و مواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.

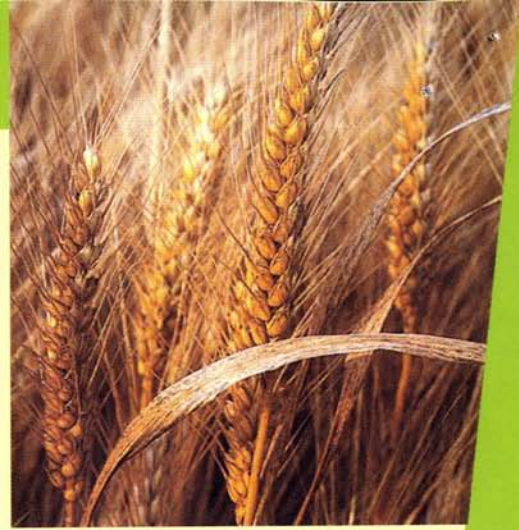
ترتكز سياسة التجديد الزراعي و الريفي على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008. يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.



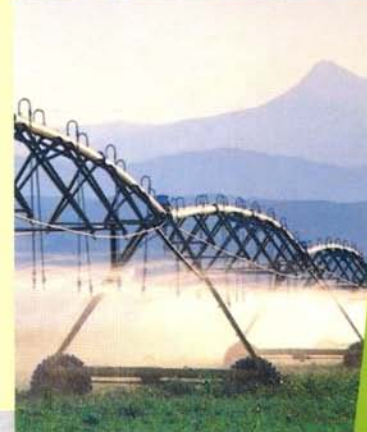
تشكل هذه السياسة الجديدة من محورين :

المحور الزراعي : والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل و المنتجات الإستراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع. يعتمد في ذلك على ثلاثة برامج رئيسية، تنفذ عن طريق الأدوات التالية :

- وحدات الاستبيان الحقلية
- مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية الرائدة)
- المهارات و البنات التحتية
- التكوين



الاستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي با لجزائر



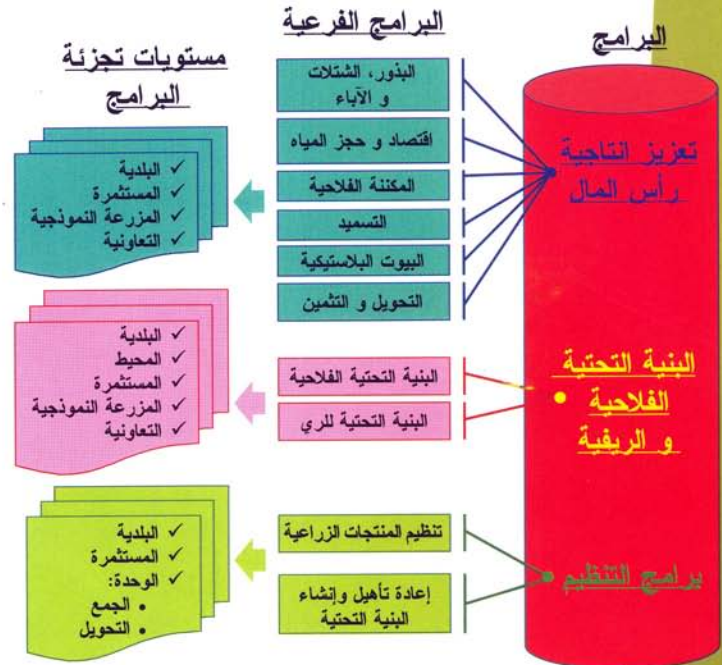
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الفلاحة و التنمية الريفية



المحور الريفي : و الذي يهدف إلى حماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية و الموارد المائية عن طريق أربع برامج تستند على الأدوات التالية :

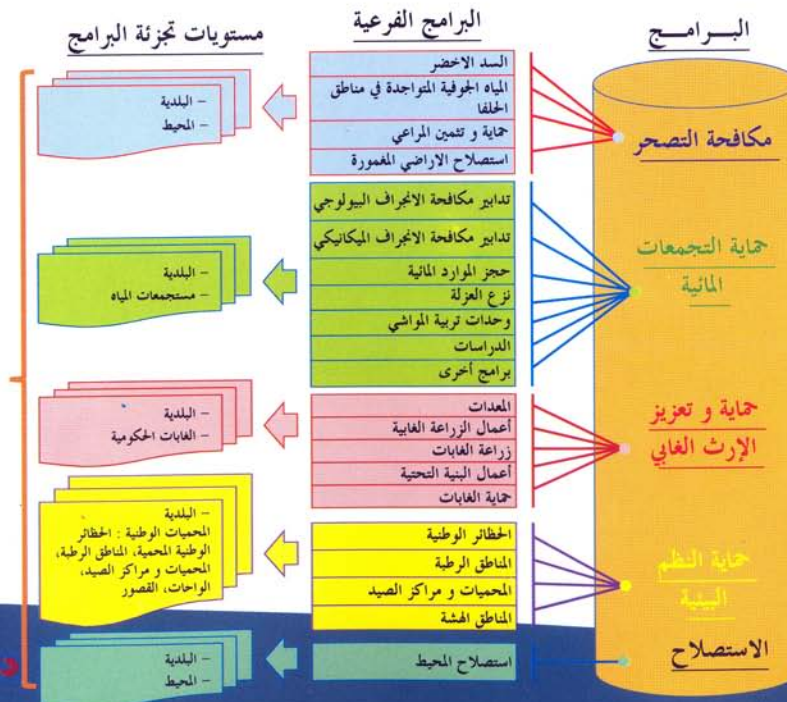
- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.
- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة، لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق. يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه و برمجة التدخلات و تقييم مشاريع التنمية المختلفة.
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدججة و المشاريع الجوارية لمكافحة التصحر، من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة و استغلال و تسيير المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى. وقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن (48) :
- عقد كفاءة للتنمية الزراعية، تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، و الغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية و خصوصيات و قدرات كل ولاية. يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية.

برامج التجديد الريفي



وسائل التنفيذ

- النظام المعلوماتي لبرامج دعم التجديد الريفي (SI-PSRR)
- النظام الوطني لاتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة (SNADDR)
- المشروع الجوارية للتنمية الريفية الشاملة (PPDR)
- المشروع الجوارية لمكافحة التصحر (PLCD)



الاستثمار والشراكة

إن الإطار القانوني و النظامي المعمول به في الجزائر يشجع الاستثمارات المنتجة، ويسمح لكل شخص مادي أو معنوي، وطني أو أجنبي، الاستثمار في الميادين الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات وكذا الاستثمارات المحققة في إطار منح الامتيازات والرخص، تخضع هذه الاستثمارات للقرار الدستوري رقم 01-03 المؤرخ في 01 جمادى الثانية الموافق ل 20 أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار، المعدل والمتمم بالقرار رقم 06-08 المؤرخ في جمادى الثانية 1427 الموافق ل 05 جويلية 2006 والقرار 01-09 المؤرخ في 22 جويلية 2009. حدد قانون المالية الإجمالي لسنة 2009 الأحكام المتعلقة بالشراكة من خلال المادتين 58 و 62، هاتين الأخيرتين تنصان على أنه يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تتحقق في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس مال الشركة، يمكن للمساهمة الوطنية أن تتكون من عدة شركاء.

كما أنه يمكن للاستثمارات المحققة من طرف أشخاص مقيمين داخل الوطن بالشراكة مع مؤسسات عمومية واقتصادية أن تنفذ في إطار مساهمة هذه المؤسسات بنسبة تفوق أوتساوي 34% على الأقل من رأس مال الشركة.

في إطار الاستثمار مع شريك أجنبي، تكون حصة هذا الأخير من رأس مال الشركة مقدمة بالعملة الصعبة، ومن جهة أخرى فإن المستثمرين مؤهلون للحصول على قروض من البنوك المحلية.

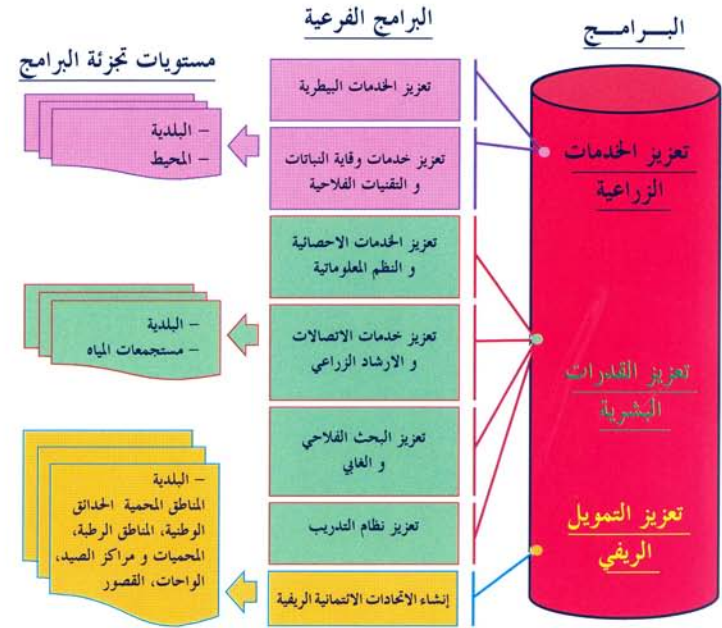
يمكن للمشاريع المختلطة في حال تقديمها فائدة للوطن، الحصول قرض التأجير لاقتناء التجهيزات اللازمة لدى الممولين المحليين، والاستفادة من نظام تشجيع الاستثمار المحدد في القانون. تعرض مشاريع الشراكة على مجلس مساهمات الدولة ويتم عرضها على مجلس الاستثمار عند الاقتضاء لمنحها فوائد.

يمكن للاستثمارات أن تتعلق بكسب أموال تدخل في إطار خلق نشاطات جديدة، إعادة التأهيل والهيكلة، المشاركة في رأس مال مؤسسة عن طريق تقديمات نقدية أو عينية وكذا استرجاع النشاطات التي تدخل في إطار الخوصصة الجزئية أو الكلية، وتخضع الخوصصة في الجزائر إلى القرار الدستوري رقم 01-04 المؤرخ في 01 جمادى الثانية 1427 الموافق ل 20 أوت 2001، الذي يحدد قواعد تنظيم وتسيير و مراقبة وخوصصة المؤسسات العمومية والاقتصادية.



برامج التجديد الريفي

• عَقَد كفاءة للتنمية الريفية، تم توقيعه مع محافظات الغابات، و الغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع (الأسر)، تحديد الأثر على الحماية و تامين الموارد الطبيعية. تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدججة المشعرة و المنفذة، توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم خلقها. تهدف أيضا إجراءات التنمية من خلال هذه السياسة إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق وتنفيذ مختلف البرامج. و لهذا الغرض تم تفصيل برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني (PRCHAT).



ترتكز هذه السياسة على جهاز تنظيمي للمنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع بهدف حماية مدا خيل الفلاحين و تنظيم أنشطتهم و كذا استقرار السوق مع المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك.

وقد وضعت سلسلة من التدابير المرافقة لهذه السياسة و تتعلق على وجه الخصوص بإنشاء قرض «الريفق». يستفيد من خلاله المزارعون و المربون بقروض مالية تسمح لهم بتعزيز و دعم قدراتهم الإنتاجية عن طريق اقتناء المستلزمات الضرورية.

إن الشراكة في مجال الفلاحة والتنمية الريفية تعطي الأولوية للمستثمرين الذين يتمتعون بمهارة تقنية، وخبرة عالية في التسيير ويملكون معرفة جيدة بالأسواق.

يمكن لمشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، الوطنية أو الأجنبية، أن تتحقق بالتعاون مع مؤسستين لتسيير مساهمات الدولة وهما : شركة تسيير مساهمات الدولة للإنتاج الحيواني وشركة تسيير مساهمات الدولة للتنمية الفلاحية.

شركة تسيير مساهمات الدولة للإنتاج الحيواني لها المهام التالية

✓ التسيير والمراقبة الإستراتيجية للأسهم الخاصة بحساب الدولة وكذا تقييمها، في المؤسسات العمومية.

✓ تقييم القدرة الإنتاجية من خلال عمليات الشراكة / الخوصصة.

تحوز هذه الشركة على محفظة مهمة تشكلت من 07 فروع : 06 مجتمعات ومؤسسة للدراسة، تتكون هذه المجمعات من 39 فرع، توظف الشركة 12500 عامل وتسجل رقم مبيعات يقدر ب 48 مليار دينار.

تتمثل نشاطات هذه الشركة في :

- تجارة الذرة وفول الصويا
- إنتاج الدواجن والطيور
- ذبح وتحويل اللحوم البيضاء
- تعبئة وتغليف المنتجات البحرية
- إنتاج علف الماشية
- التخزين تحت برودة إيجابية أو سلبية
- تربية الأغنام والأبقار
- التصنيف والمراقبة التقنية

إن إمكانيات الشراكة تتمحور أساسا حول التخزين عن طريق التبريد من خلال إنشاء واستغلال مخازن تبريد بحجم 10 ملايين متر مكعب، وذبح وتحويل اللحوم الحمراء من خلال إنشاء 03 مذابح كبيرة، أما بخصوص إنتاج الدواجن، فإن شركة مساهمات الدولة للإنتاج الحيواني تقبل أي اقتراح من الشركاء المحتملين.

شركة تسيير مساهمات الدولة للتنمية للفلاحية، لها المهام التالية

✓ ترجمة وتنفيذ الأشكال التجارية التي تتناسب مع مخططات الإصلاح، إعادة التأهيل وتنمية المؤسسات الاقتصادية والعمومية.

✓ ترجمة وتنفيذ الأشكال التجارية التي تتناسب مع برامج إعادة الهيكلة والخوصصة، خاصة بإعداد و تطبيق إطار قانوني ومالي مناسب.

✓ ضمان تسيير ومراقبة إستراتيجية وعملية للمحفظات والأسهم وقيم منقولة أخرى وفقا لمعايير الفعالية والمردودية الضرورية.

✓ ممارسة قرارات الجمعية العامة وامتيازات الجمعيات العامة للمؤسسات الاقتصادية والعمومية في آجال محددة في مذكرة التسيير.

تشكل هذه الشركة محفظة متماسكة تشمل مايلي :

• 04 مؤسسات للاستغلال الفلاحي والشتاتل.

• مؤسسات تحويل المنتجات الفلاحية، التعبئة والتغليف والتسويق.

• شركة الصيد وتربية الأحياء المائية.

• شركة تسيير أموال الدولة وإصلاح الأراضي.

• مجمع إنتاج البذور والشتاتل.

• مكتب وطني للدراسات من أجل التنمية الريفية.

توظف الشركة 15339 عامل وتسجل رقم مبيعات يقدر ب 9217 مليون دينار. ترتبط نشاطات شركة مساهمات الدولة للتنمية الفلاحية بثلاث مجالات :

1 - المنبع الزراعي : إنتاج البذور والشتاتل و الإنتاج الزراعي للاستهلاك العادي.

2 - الصناعة الفلاحية : تحويل و تعبئة وتغليف المنتجات الفلاحية والغابية، تحويل و تعبئة منتجات الزيتون، تعبئة وتغليف التمور، تحويل الفلين ومنتجات تربية الأحياء المائية.

3 - الخدمات : دراسات، أشغال التهيئة الغابية، تسويق المدخلات الزراعية و تسيير أموال الاستصلاح عن طريق الامتياز.

تفتح شركة مساهمات الدولة للتنمية الفلاحية فرصا للشراكة تتمثل في :

• فتح رأس مال الشركات الفرعية.

• إنشاء مشاريع مشتركة.

• فتح رأس مال المزارع النموذجية التابعة للدولة في إطار شراكة عمومية - خاصة.

• فتح رأس مال شركات تهيئة وتنمية واستصلاح المساحات لإنتاج الحبوب، البقوليات و الأعلاف.